ويؤكد بعض المحللين السياسيين ان هذا المشروع هو «ثاني أهم خطوة استراتيجية تنفذها اسرائيل ــ منذ قيامها عام ١٩٤٨ ــ عقب احتلالها لصحراء النقب عام ١٩٤٩، وقطعها لطرق الاتصال البرية بين المشرق والمغرب العربيين» («الكفاح العربي» الرأي الأردنية، ٢٦/٤/١٩٨١).

وفي حال تحكم اسرائيل بمنطقة البحر الميت، ورفع منسوبه ليتلاءم والملاحة فيه، فانها ستخلق ميناء بحرياً في وسط المنطقة العربية، لأن البحر الميت يبعد عن العاصمة الأردنية مسافة ٦٠ كيلومتر فقط، بينما يبعد ميناء العقبة الأردني ٦٠٠ كيلومتراً. وهذا سيحول «اسرائيل» في ظل استمرار مشاريع التسوية إلى الدولة الأولى في حركة الترانزيت والنقل البحري بين دول المنطقة.

كما ان القناة الاسرائيلية ستقسم الضفة الغربية لنهر الأردن إلى قسمين، شمالي وجنوبي بقاطع مائي يمتد نحو الصحراء شرقاً، وان السيطرة على البحر الميت لا تكون ممكنة بدون السيطرة على الضفة الغربية كونها تحاذي سواحله من جهة الغرب. وهذا ما يفسر عملية تكثيف إقامة المستوطنات في الضفة، كما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الاستراتيجية الصهيونية بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة هي بقاء السيطرة الاسرائيلية بشكل أو بآخر.

وفي عام ١٩٥٢ أكد دافيد بن غوريون رئيس وزراء اسرائيل الراحل أن «الدولة اليهودية انشئت في جزء فقط من أرض اسرائيل. ان البعض متردد فيما يتعلق باستعادة حدودنا التاريخية، ولكن حتى اولئك المتشككين لا يستطيعون انكار شذوذ الخطوط الحالية». وفي عام ١٩٥٦ كتب بن غوريون: «ان النقب هو اليوم نقطة الضعف في اسرائيل، ومصدر الخطر على مستقبلها، وفي النقب ترسم أيضاً أعظم آمال اليهود. ان دولة اسرائيل الصغيرة لا تستطيع الصبر طويلاً على وجود صحراء النقب على وضعها الحالي والتي تشكل نصف مساحة أراضيها، ذلك أن هذه الدولة ان لم تستغلها فان هذه الصحراء ذاتها سترسم النهاية الواضحة لاسرائيل». وفي مكان آخر يقول: «أعمار النقب والسكن فيه ضرورة مطلقة لسلامة اسرائيل وأمنها. وان اليهود القاطنين على الساحل لن يطول بقاؤهم إذا لم يرتفع عدد سكان النقب من شعبنا» (الرأي الأردنية، ٢٦/٤/١٩٨١).

وقال ايغال آلون وزير الخارجية الاسرائيلي الراحل محدداً تصورات اسرائيل للحدود الآمنة: «ان الحدود الآمنة، في رأيي، هي سياسة ترتكز على عمق اقليمي، وموانع طبيعية، كمجاري المياه والجبال والصحارى والممرات الضيقة لمنع تقدم الجيوش البرية والميكانيكية، ولا يمكن ان يكون لمثل هذه الحدود أي بديل» (المصدر نفسه).

ان اسرائيل عندما أعطت إشارة البدء في تنفيذ مشروع قناة البحرين إنما كانت تعتمد على أسباب ضعف في الواقع العربي، تتمثل بما يلي:

١) اختلال موازين القوى العسكرية بين اسرائيل والدول العربية، وخاصة بعد خروج مصر من دائرة الصراع العربي الاسرائيلي والتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد.

٢) شعور اسرائيل بعجز الأنظمة العربية عن تصحيح الخلل في ميزان القوى العسكرية نتيجة عدم اتفاقها حتى على الحد الأدنى من التضامن العربي بسبب الصراعات الجانبية الدائرة بينها.